انهيار منظومة المواطنة والانتماء... تراكم تاريخي

أ. د. عزيز جبر شيال*
أكاديمي وباحث من العراق

* أستاذ السياسات العامة ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

هناك ثوابت ثلاثة يقوم عليها بناء عقل الإنسان طوال تأريخه هي الدين، التأريخ المشترك، والقيم، وتمثل هذه الثوابت منظومة علاقات متشابكة تربط الأفراد والجماعات في فحواها وتمثل السلوك الظاهري والباطني في المجتمع، وقد ينتج عن هذا السلوك خيوط رابطة مع مرور الوقت تتحول الى آليات تماسك تؤدي لتشكيل مجتمع له من الخصائص التي تميزه عن المجتمعات الاخرى في المسائل الثقافية والمصالح الحياتية الآنية والمستقبلية، أو ينتج حالات من التناشز تحول الجماعات الى كتل بشرية فيها من القيم التي تؤدي إلى التنافر أكثر من القيم التي تؤدي إلى التماسك وبما ينتج جماعات منفصلة مع تقادم الزمن تحمل كل منها خصائص مميزة، وحين تسقط منظومة التدين الصحيح في وسطيته تغزو مواكب التدين المشوه والمريض عقول الناس فتكون أمراض التعصب والتشدد والتطرف.

وكل هذه المنظومة التي تشجعها الظروف الاجتماعية من الفقر والجهل والتخلف، أما منظومة التأريخ فحين تسقط تتسرب إلى عقول الشعوب أمراض كثيرة، تتأكد مع غياب الذاكرة الجمعية المتماسكة، فتتحول إلى ذاكرة مفرّقة تغذّي التطرف والكراهية بين الأفراد والجماعات، أما منظومة القيم فإن سقوطها يؤدي إلى اختلال مفاهيم الانتماء للجماعة، وتشويه صورة الوطن وحقوق المواطنة، وحينما تسوء القيم وتتشظى باتجاهات متنافرة يتصحر وجدان الشعوب وتتراجع المساحات الخضراء فيها ويخبو صوت الضمير، فلا نتمكن من التمييز بين نهر يجري ومستنقع نعيش فيه، ولا ريب

هذه الثلاثية (الدين، التاريخ والقيم) في العراق قد أصابتها انتكاسة طويلة

أن هذه الثلاثية (الدين، التاريخ والقيم) في العراق قد أصابتها انتكاسة طويلة.

وإذا ما نظرنا إلى واقعنا المعاصر وعلى وجه الخصوص قبل الاحتلال الأمريكي في 9-4-2003، نجد أننا نسينا أو تناسينا القيم الروحية والمبادئ النبيلة المتأصلة في الشعب العراقي مثل الوفاء، المروءة، الصدق، العفو، الشجاعة والحياء، والأمانة والرحمة، وغيرها من القيم الجميلة، واتجهنا بعقولنا وأعمالنا في كثير من الأحيان إلى الحياة المادية التي تراجعت فيها منظومة القيم السابقة، وجرى ذلك بتوافق مقصود دائماً وعفوي أحياناً أمام تنامي ظاهرة عقلية متخلفة تشكلت في السنوات التي أعقبت انقلاب 1968، وكبرت على ثقافة الجهل والتخلف وأمراض التطرف الفكري بكل أشكالها.

لقد نشأت هذه الأمور في ظل الكبت السياسي والقهر المعنوي والانتخابات المزورة، ومحاولات الاستقطاب الأمني وتحريض فئات المجتمع ضد بعضها البعض الآخر، طمعاً في كراسي السلطة والحصول على الأموال باسترضاء الحاكم وحاشيته، فضلاً على ظهور منظومة فساد آخذة بالنمو، وحين تفتحت الأبواب بالإطاحة بالنظام الدكتاتوري، خرجت هذه الأمراض وانتشرت في مفاصل السلطة والمجتمع، لتؤكد وجودها بدلاً من إحياء القيم التي أخذت بالاضمحلال.

أولاً: قيم المواطنة

ترتبط المواطنة عادة بحق العمل والإقامة والمشاركة السياسية في دولة ما أو هي الانتماء إلى مجتمع واحد، يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد في دولة معينة[1]، ومع تنامي هاجس التغيير الديمقراطي، اتسع تداول مصطلح (المواطنة) لما يحمله من معاني المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ إن صفة (المواطن) لا تعني فقط الانتساب للوطن، والارتباط به كتابع، وإنما هو بهذه الصفة عنصر فاعل في مختلف المجالات، له كيانه المستقل وقناعاته الخاصة، ومن حقه أن يعبر بحرية عن آرائه واختياراته الشخصية، وأن يضطلع بدور إيجابي في الحياة العامة.

(1) مجموعة باحثين، الهوية والمواطنة في ظل الاحتلال، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011، ص36.

المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية أسهمت في تطور المجتمع الإنساني

وتعد المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية أسهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير، بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات، وعليه فهي ذات أهمية بمكان لأن: تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، إذ أن(تفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الآلية الناجعة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع... على قاعدة المساواة وعدم التمييز).

فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، وإنما تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، وتسعى بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية. بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفياً لخصوصياتهم، وإنما مجالاً للتعبير عنها بوسائل منسجمة وعلّة الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة. ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان.

تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدولوجيات مواطنيها، بمعنى أن لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ على الدولة حقوقها تجاه المواطنين، وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في تجاه أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في الوقت نفسه، ذلك أن متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، لكونه مفهوماً تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته.

فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث إننا لا يمكن أن نحقق المواطنة، من دون مواطن يشعر شعوراً حقيقياً بحقوقه وواجباته في وطنه .فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته، فالمواطنة تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم المساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن[2]، وتكوّن قيم المواطنة أساس العمليات الرابطة بين الكتل البشرية في المجتمع والمتمثلة بعمليات التعاون والتوافق والتكييف والتمثيل، وجميعها لها مضامين مادية متمثلة بالمصالح المشتركة المشروعة، والمساواة في الحقوق والواجبات بعقد اجتماعي قانوني متفق عليه، ومضامين اعتبارية تتمثل بالاتفاق على منظومة من العقائد الأخلاق والقيم والتقاليد، التي تميزهم عن غيرهم من المجتمعات، بينما تتكون العمليات الفاصمة أو القاطعة في البدء بالمنافسة ثم بالصراع التصاعدي نحو الانفصال، وترافق العمليات الأولى تماسكاً اجتماعياً يتعمق مع تصاعد هذه العمليات في ظروف استتاب الأمن الأهلي، وترافق العمليات الثانية تحللاً اجتماعياً يتوسع مع تصاعد الصراعات في ظروف غياب السلم الأهلي والأمن الإنساني، الأمر الذي يحول دون أنتاج دولة مقتدرة[3].

فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته

(2) المصدر نفسه، ص 42.

(3) عبد علي المعموري، إشكاليات الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد- بيروت، العدد(8)، السنة الثانية، كانون أول/ ديسمبر2013، ص139.

وإذا كانت أوربا الغربية قد عرفت مرحلة من السبات العميق خلال القرون الوسطى، حيث سادت أنظمة من الحكم الفردي المطلق، الذي لا يقيم اعتباراً للمواطنة، فإن الفكر السياسي والقانوني في دائرة الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر، قام بصياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وإبداع وتطوير آليات جديدة للحكم، أمكن بعد إدخالها حيز التطبيق بكيفية تدريجية، تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة للسلطة، وتم ذلك من خلال حركات الإصلاح التي لم تتحقق أهدافها دائماً بشكل عفوي، أو بخطوات سلسة، بل شكلت نضالات الشعوب وثوراتها والتي أتت على نمط الحكم المطلق، الذي يجمع فيه الحاكم الفرد كل السلطات،

شكلت نضالات الشعوب وثوراتها والتي أتت على نمط الحكم المطلق، الذي يجمع فيه الحاكم الفرد كل السلطات

وتتركز بين يديه كل القرارات، لتفتح المجال لقيام الديمقراطية، التي تجعل الشعب هو مصدر السلطات، والإرادة العامة هي مناط الحكم، وتعد الثورة الفرنسية من أهم تلك الثورات التي عرفتها أوربا، ومعها عرف مفهوم المواطنة تطوراً هاماً، حيث تمت القطيعة مع الطقوس والعلاقات الإقطاعية، وصدر بيان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789، فأصبح مفهوم المواطنة يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إقرار مبدأ المساواة أمام القانون، وعدم إقصاء الأقليات أو أي فئة في المجتمع[4].

(4) سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2007، ط1 ص23.

وأثرى فلاسفة عصر النهضة المفاهيم السياسية بمصطلحات جديدة، مثل (**المجتمع المدني**)، و(**الرأي العام**)، و(**السيادة الوطنية**).. مما أسهم في توسيع مفهوم **المواطنة**، ليشمل مختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص المواطنون، وسائر المجالات التي تهم حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأعطى جان جاك روسو من خلال مقولته الشهيرة: الإرادة العامة مفهوماً أوسع للمواطنة يرتكز على تدبير شؤون المجتمع من لدن أشخاص مدنيين فاعلين، والذين هم أساس مشروعية ممارسة السلطة، ويحدد صفات المواطن الفاعل من خلال التمثيلية التي تجعل المواطنة لا تنحصر فيمن لهم أهلية الانتخاب، أي أن الذين لم يبلغوا بعد سن التصويت لا تنتفي عنهم صفة المواطنة، وأن المنتخب يمثل الأمة بكاملها خلال ولاية محددة المدة، وتخول المواطنة حق متابعة المؤسسات التمثيلية، ومطالبتها بتحقيق الرغبات العامة، وبذلك لا يكون الأفراد المواطنون مجرد تابعين خاضعين، وإنما مشاركين فاعلين[5].

(5) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1995، ص32. وللمزيد من التفصيلات أنظر: عزمي بشارة، مساهمة في نقد المجتمع المدني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1،1996.

ومع تطور الديموقراطية، أصبحت الحقوق التي تخولها المواطنة، كالمشاركة في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات، ترتبط بحرية تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية، وحرية الانتماء إليها، والمشاركة من خلالها في تكوين الرأي العام، وبلورة توجهاته؛ وهنا يتبين الارتباط الوثيق بين المواطنة والديموقراطية، فلا مواطنة دون توفر مقومات النظام الديموقراطي السليم، الذي يقوم أساسا على سلطة المؤسسات المنبثقة من الشعب، ويضمن الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان، والتعددية الحزبية التلقائية، التي يفرزها اختلاف

التطورات لم تحدث أثراً في المجتمع العراقي، الذي بقيت قيمه تتأثر بإرادة الحاكمين الذين توسلوا بوسائل غير مشروعة

المصالح، وتعدد وجهات النظر حول أساليب تدبير الشأن العام[6] .

وفي العصر الحديث الذي يتميز بالتكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى، بدأت تبرز أشكال جديدة للمواطنة، لا تنحصر فيها روابط المواطن بالدولة التي ينتمي إليها، وإنما تتسع هذه الروابط لتشمل مجموعة من الدول التي تجمع بينها مواثيق لتنسيق وتوحيد مواقفها وبرامجها السياسية والاقتصادية والثقافية، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوربي[7]، بيد أن هذه التطورات لم تحدث أثراً في المجتمع العراقي، الذي بقيت قيمه تتأثر بإرادة الحاكمين الذين توسلوا بوسائل غير مشروعة، تندرج في أغلبها الأعم بالقمع المقنع بقيم غادرتها المجتمعات الحديثة منذ مئات السنين، مثل الغلبة، والقرابة، والعصبية القبلية، إذ وبالعودة إلى قيم المجتمع العراقي التي طبعت شخصية المواطن العراقي مثل التدين والتسامح، الاستقرار والارتباط بالأرض والأسرة، الرضا، القناعة، الدعابة المغلفة بالسخرية، والتي تجنح للحزن أحياناً غير أنها كثيراً ما تكون مدعاة للصبر والزهد والتقوقع داخل الذات.

وهو الأمر الذي أدى أن يعتمد في تفسير الكثير من سلبيات الشخصية العراقية و(تخاذلها) وطاعتها العمياء للحاكمين، حتى لو ظلمت وانتابها القهر والتسلط والاضطهاد، وساعد على ذلك ندرة ثورة الشخصية العراقية على الواقع، أما الثورات التي حدثت فكانت متقطعة وتدل على الفردية لا الجماعية، ويمكن تسميتها مقدمات ثورية مثل ثورة 1920، أو انتفاضات شعبية عفوية مثل الانتفاضة الشعبانية في آذار 1991، لقد كان لسلطة انقلاب 1968 أثراً كبيراً في تدهور القيم النبيلة للشخصية العراقية، حيث ظهرت فيها سمة التعبير عن خداع الذات والتسليم لزعامات كاريزمية بعيدة عن التخطيط السليم.

وما لبثت الشخصية العراقية تبحث عن هوية دينية تتستر بها بعد فشل الهوية القومية والاشتراكية، في أن تطبع الشخصية العراقية بطابعها، ومن هنا بدأت التيارات الدينية نشاطها سواء أكانت معتدلة أم متطرفة، لكونها البديل المقبول من العقل العراقي الظاهر والباطن، فضلاً على تأثر الشخصية العراقية بقيم العولمة ولاسيما التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات والتواصل، وما تبعها من غزو ثقافي ونجاح استخدام وسائل القوة الناعمة،

الشخصية العراقية تبحث عن هوية دينية تتستر بها بعد فشل الهوية القومية والاشتراكية

(6) قارن مع رشيد خيون، لاهوت السياسة، الأحزاب والحركات الدينية في العراق، دراسات عراقية، بيروت – بغداد،2009، ص190.

(7) http://www.oujdacity.net/ وعزمي بشارة، المصدر السابق، ص101.

عدم قدرة القيادات السياسية على إيجاد خطة متناسقة لمواجهة التحديات عبر تحديد أولويات واضحة لإنقاذ البلاد

الأمر الذي أدّى بتفاعله مع نقيضه السابق، أن أحدث تغييرات ثقافية واجتماعية بناء على التفاعل مع قيم وثقافات غربية مختلفة، تستقبلها الشخصية العراقية بمشاعر متناقضة، وتنامي قيم وسلوكيات استهلاكية ورغبة في الثراء السريع من دون بذل جهد حقيقي.

أدّى ذلك تراكمياً إلى شيوع قيم عصابات الجريمة المنظمة، وانتهاز الفرص، وربما يكون ذلك وراء زعزعة النماذج الثابتة والمستقرة منذ قرون، لصالح النموذج السلفي من جهة أو النموذج الغربي من جهة ثانية، بيد أن ذلك قد تم بطريقة مشوهة، كما أن ما قام به المحتل الأميركي من أعمال إجرامية بحق العراقيين، وما تركه رحيله من بنية تحتية متهالكة منذ عقود طويلة من السنين، ومنظومة سياسية فاسدة، وعدم قدرة القيادات السياسية على إيجاد خطة متناسقة لمواجهة التحديات عبر تحديد أولويات واضحة لإنقاذ البلاد، مما حل بها من خراب أمني واقتصادي واجتماعي، أدّى ذلك إلى شيوع حالة من القهر والخوف وانعدام الثقة بين السلطة والشعب، وهي قيم موروثة من العهود السابقة، وقد ترافق ذلك بإطلاق يد الأجهزة الأمنية لتعبث في قدرات المجتمع في كل صغيرة وكبيرة.

مما ادّى أيضاً إلى إتاحة الفرصة لتغلغل الفساد المحتمي بالسلطة، ووصول عناصر تفتقر إلى الكفاءة والضمير إلى مراكز عليا، تحت سقف الولاء والطاعة العمياء لرؤساء الكتل السياسية، وفي الوقت نفسه ابتعدت العناصر الموهوبة والمتميزة عن مراكز التوجيه والتأثير، وتحول الأغلبية إلى بقية صامتة، تسعى للحصول على لقمة العيش وتتقي شرّ سطوة السلطة المطلقة، تحت ظل خطة فرض القانون، فلجأت الأغلبية إلى تعلم مهارات الانتهازية والتحايل والكذب والالتواء والتنازل عن أشياء كثيرة، كان يعتز بها العراقيون مثل الكرامة ونقاء السريرة والصدق والشهامة، واستبدال ذلك بالخضوع والخداع والنفاق والتحايل ومد اليد تسولاً أو رشوةً أو سرقةً[8].

ثانياً: آليات المحافظة على آصرة المواطنة ومنعها من الانهيار

وبما أن المواطنة بشكل عام ليست فكرة فقط، وإنما هي وضع قانوني وسياسي يتمتع به الأفراد، الذين ينتمون إلى وطن معين أو دولة بعينها، فالمواطنة تعبر عن انتماء الأفراد لوطن أو لمجتمع بما يتضمنه ذلك من

(8) للمزيد من التفصيلات بصدد الشخصية العراقية أنظر: رشيد الخيون، من القائل أهل العراق أهل شقاق ونفاق، موقع عراق الغد على الأنترنت. www.iraqofotmorrow.org|printarticale.php?id=articles&pg=
وقارن مع: قيس النوري، الشخصية العراقية من منطق التفكيك والتكامل، بحث منشور في فصلية مدارك، العددان الخامس والسادس 2010.

تشتمل المواطنة الحقوق القانونية والسياسية للمواطنين في الوطن الذي يحتضنهم

حقوق للأفراد، وواجبات، ومسؤوليات عليهم تجاهه، وبهذا المعنى تشتمل المواطنة الحقوق القانونية والسياسية للمواطنين في الوطن الذي يحتضنهم، بما يضمن تمتع جميع المواطنين بالمساواة، من دون أن يقع على أي منهم أي نوع من أنواع التمييز القائم على الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري، ومن هنا فإن التمتع بالحقوق تتطلب عدة ممارسات أهمها[9]:

(9) علي خليفة الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، بحث مقدم للاجتماع السنوي العاشر لمشروع دراسات الديمقراطية، لندن 2000/8/26

1 ـ إن ممارسة حقوق المواطنة تتطلب مناخاً ديمقراطياً، إذ أن الديمقراطية تؤدي إلى ترسيخ قيم المواطنة ودعم مشاعر الانتماء، وعندما يشعر المواطن بأن صوته ورأيه يسهمان في تحديد الأولويات ورسم السياسات العامة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الارتباط بالبلد والوطن، ولكي يحدث هذا يجب أن يقبل الشعب سلطة الحكومة التي انتخبها، ويتبع بالتالي قوانينها، وهذا يعطي للحكومة شرعيتها.

2 ـ إن التنازل عن الحرية المطلقة في العمل والحركة، وتسديد جزء من عوائد أنشطتهم الاقتصادية للدولة التي ينتمون اليها، ويشاركون في بناء المجتمع كمواطنين فيه من أجل أن يحصلوا على متطلبات أساسية، لا يمكن لأي منهم أن يوفرها لنفسه أو مجموعته بصورة منفردة، من مثل الأمن والعدالة والمرافق والخدمات العامة من مياه وكهرباء وصحة وتعليم وسكن ن تعد أساسية في التمتع بالحقوق.

3 ـ معرفة أن للمواطنة مستويات من القواعد العامة، التي يمثل الالتزام بها شرطاً أساسياً للتمتع بالحقوق في تلك المستويات، فنحن مواطنون في المدرسة والجامعة ومعاهد التدريب والتأهيل، ونحن مواطنون في الشارع، وفي الحي والمحافظة، ونحن مواطنون لنا الحقوق نفسها وعلينا نفس الواجبات والمسؤوليات.

4 ـ إن ممارسة الحقوق تتطلب النهوض بالمسؤوليات، والتي تعني ما يتوجب القيام به بشكل تطوعي، طالما أن عدم القيام بها لا تعرضنا للمساءلة القانونية، وأن القيام بهذه المسؤوليات يعزز ازدهار الديمقراطية ورفاهية الوطن.

5 ـ إن القيام بالواجبات تعني ما يتوجب علينا القيام به بشكل إلزامي، وأن

الإخلال بهذه الواجبات يعرضنا للمساءلة القانونية، إذ من خلالها تنمو قيم المساواة وتزدهر العدالة، فالحقوق المدنية التي تضمنها الدولة لجميع المواطنين في حدود دولتهم، تبقى مرتبط بتنفيذ الواجب والتحلي بالمسؤولية، لا بل لا نجانب الحقيقة، إذا ما قلنا بأن درجات ممارسة المسؤولية كلما ارتفعت أدت إلى اتساع دائرة التمتع بالحقوق، وقلصت احتمالات نمو الدكتاتوريات بإتاحة الفرص لتوسع دائرة التعسف السلطوي، وشخصنة مؤسسات الدولة.

6 ـ إن مسؤوليات المواطن يمكن حصرها بالأمور الآتية[10]:

(10) قارن مع: فادي صلاح، مسؤوليات المواطن، مدونة نريد 2012/4/30

أ ـ الوعي: الدولة الديمقراطية هي الدولة التي يكون الشعب الحاكم الحقيقي فيها عن طريق ممثلين يختارهم الشعب، لكي ينوبوا عنه في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون الدولة، أي أن الشعب هو الذي يحدد شكل الحياة، وإن انتشار الوعي عند الشعب وتنشيط النظرة النقدية للأمور، يعد من أهم مسؤوليات المواطن ومن أهم القضايا التي توجه الدولة في الطريق الديمقراطي الصحيح.

ب ـ المشاركة والتصويت: وتأخذ المشاركة عدة أشكال مثل الترشيح للانتخابات والتصويت، وتعد المشاركة وسيلة أساسية للتعبير عن المطالب، ولتحديد رأي الشعب وتأثيره في تحديد توجه الدولة وصنع سياساتها. وبالتالي فإن المشاركة من أهم مسئوليات المواطن في الدول الديمقراطية. ومن دونه يسهل تحول الدولة إلي دولة ديكتاتورية أو إلي دولة يحكمها تيار واحد هو التيار الذي يشارك .

ج ـ احترام حقوق الآخرين: تسودالمجتمعات الناجحة روح احترام حقوق الغير، ولكي يحترم الآخرون حقوقنا علينا أن نحترم حقوقهم، فأنت حر ما لم تضر، وللمواطن الحرية في حياته الشخصية وفي تصرفاته، طالما إن حريته لم تعتد على حرية شخص آخر، وفي الدول الديمقراطية المتقدمة، يعد احترام حقوق الآخرين هو الضمانة الأساسية لحماية حقوق المواطنين، لأن القانون ينظم المعاملات بين المواطنين ويمنح كل مواطن حقه، وفي الوقت نفسه يمنعه من التعدي على حقوق غيره، بقطع النظر عن منصبه أو حالته المادية والاجتماعية، والاختلاف من الممكن أن يوصل الدولة الى أمرين، فإما أن يؤدي الى صراعات أثنية ودينية، وهذه تحصل عندما تحاول

تؤدي الصراعات لتوترات داخلية، وفي أقصي حالاتها ممكن أن تؤدي لحرب أهلية وانقسام للدولة

كل فئة أو طائفة أن تفرض سيطرتها علي الفئات والطوائف الأخرى، من غير أن تراعي أن تلك الفئات مكونة من مواطنين مساوين لها في الحقوق، وتؤدي الصراعات لتوترات داخلية، وفي أقصي حالاتها ممكن أن تؤدي لحرب أهلية وانقسام للدولة، مثل ما حصل في السودان وأدى الى انفصال جنوبه وتأسيس دولة جنوب السودان .

أو أن يؤدي الى الوحدة القومية وهذه تحصل عندما يكون لكل فئة من المواطنين مبدأ اسمه «احترام التعددية». والمبدأ هذا معناه أن تحترم كل فئة وجود عدد من الفئات المختلفة عنها في الدولة، فتبدأ تتعاون مع تلك الفئات تحت هدف واحد. هو مصلحة الدولة ووحدتها، والدستور العراقي ضمن حقوق مكونات المجتمع والمحافظة على توازن الدولة.

د ـ مراعاة الصالح العام: الصالح العام هو كل ما يفيد الدولة ككل بعيداً عن المصالح الشخصية للحكام أو المواطنين، الصالح العام سينعكس إيجابياً على المصلحة الشخصية لكل منا، لما يمثله من مجموعة العادات والتقاليد والأعراف التي عليها إجماع من الشعب لأنها تحقق مصالحه وتمثل مختلف فئاته، إذ أن مصائرنا جميعاً متشابكة وإن العمل من أجل تحقيق مصالحنا، هو ضمان لحاضرنا ومستقبلنا.

أن مصائرنا جميعاً متشابكة وإن العمل من أجل تحقيق مصالحنا، هو ضمان لحاضرنا ومستقبلنا

7 ـ أما أهم واجبات المواطنة فيمكن الإشارة إلى أهمها بما يأتي[11]:

أ ـ احترام القانون والذي ينبغي أن لا يأتي من القوة الإلزامية القسرية للقانون فحسب، وإنما باعتباره الوسيلة التي بوساطتها يمكن المحافظة على أمن الناس وحقوقهم وممتلكاتهم، أي أن يكون احترام القانون كقيمة داخلية تنعكس على السلوكيات والآراء والمواقف التي نتخذها .

ب ـ تسديد الضرائب إذ أنها تغطي قدراً كبيراً من الإنفاق الحكومي في تقديم الخدمات وبناء المرافق الأساسية.

ج ـ التعلم الذي نتمكن بوساطته من رفع درجات الوعي، وفهم الأمور والحكم على السياسات واستيعاب القوانين بشكل أفضل.

د ـ الدفاع عن أمن وسلامة الوطن، والمعاونة في التصدي للإرهاب.

(11) سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، مشروع السلام المجتمعي، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، منشور على الرابط الإلكتروني www.imamu.edu.sa\..\

8 ـ أما بالنسبة للحقوق فهي مزايا قانونية وسياسية، يتمتع بها المواطنون بموجب الدستور أو القانون، وقد تكون هذه القوانين مكتوبة أو مستمدة من العرف أو ضمنية، وهي على أنواع من أهمها[12]:

أ ـ الحقوق المدنية وهي الحقوق التي تضمنها الدولة لجميع المواطنين في حدود الدولة، وتختلف باختلاف الدولة بحسب نصوص الدستور والقوانين المعمول بها في كل دولة.

ب ـ حقوق الإنسان وهي حقوق تولد مع الإنسان نفسه وبشكل مستقل عن الدولة، لذا تتميز حقوق الإنسان بوجود شبه توافق عالمي بشأنها، فهي تتشابه في كل المجتمعات، لأنها ليست وليدة نظام قانوني معين، ومن أهم الحقوق والحريات، الحق في الحياة، والحرية، والعيش الآمن والسلامة الشخصية، والمساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، والحرية الاقتصادية في التملك وإقامة الأعمال والمشروعات والنشاطات الاقتصادية المسموح بها، حرية التعبير والتجمع، مجانية التعليم، الصحة العامة والعلاج، الحق في الخصوصية، الحق في التظاهر السلمي، الحق في محاكمة عادلة، الحق في الترشح للانتخابات والتصويت، والحق في تولي الوظائف العامة، إن الإخلال بهذه القيم والحقوق والحريات تؤدي إلى الشعور باليأس والإحباط وعدم جدوى الارتباط بالجماعة والمكان، وأن نيلها يمثل جوهر الأمن الإنساني.

9 ـ المشاركة الإيجابية، إذ أن الكثير من المواطنين لا يشاركون في صنع القرار، أو اختيار ممثليهم أو التعبير عن آرائهم بالموافقة أو الرفض على السياسات العامة، سواء كانت داخلية/ خارجية، فقرار المشاركة تعد حجر الزاوية لبناء دولة ديمقراطية فعالة، وإذا ما أحجم المواطنون عن المشاركة الفاعلة في شؤون دولتهم فإنهم يتحولون إلى رعايا تابعين، بعبارة أخرى أن يكون له دور أساسي في عمل الحكومة ومعارضة سياساتها بشكل مؤثر، أي أن تتوفر قوة معارضة حقيقية بقدر قوة الحكومة، إذ لا يمكن تصور قيام نظام حكم رشيد من دون معارضة فاعلة وقوية، فالمعارضة تقوي النظام السياسي وتكسبه الشرعية المطلوبة، والمتمثلة ليس في قوة القانون وآلياته فحسب، وإنما في القدرة على الإنجاز وتحويل الدولة من مجموعات حاكمة إلى مجموعات خادمة، إن العصر الذي نعيشه هو

إن العصر الذي نعيشه هو عصر الدولة الخادمة، التي تناط بها مهمة تقديم الخدمات والمحافظة على الحقوق وتيسير التمتع بها

(12) الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مجموعة الإتفاقيات والإعلانات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، جزئين، جنيف ونيويورك، 2010.
(13) للمزيد من التفصيلات أنظر: سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: إتجاهات نظرية ومنهجية تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين شمس، 2005.

عصر الدولة الخادمة، التي تناط بها مهمة تقديم الخدمات والمحافظة على الحقوق وتيسير التمتع بها، وصنع الفرص التي تتيح للمواطن التعبير عن ذاته واحتياجاته، وحل مشاكله، والاستجابة لمطالبه عبر آليات قانونية مبنية على الدستور، والمشاركة الإيجابية تجعل:

أ ـ المواطنون يتأكدون من عدم استخدام السلطة بشكل غير مشروع.

ب ـ الحكومة تتعرف على حقيقة احتياجات ورغبات المجتمع.

ج ـ مساهمة المواطنين في حكم دولتهم أمراً واقعاً.

د ـ القرارات والسياسات أكثر تعبيراً عن رغبات واحتياجات المواطنين.

وإذا ما أراد المواطن أن يجعل أن تكون مشاركته إيجابية وفاعلة أن يعمل على[13]:

أ ـ أالاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع، ومتابعتها في وسائل الإعلام.

ب ـ الدخول في مناقشات مع الآخرين حول القضايا العامة.

ج ـ حضور الندوات ومتابعة البرامج الحوارية التي تناقش قضايا ومشكلات المجتمع.

د ـ الانضمام إلى الجمعيات الأهلية والمشاركة في نشاطاتها بفاعلية.

هـ ـ المشاركة في الترشيح للانتخابات العامة والمحلية والتصويت فيها.

الخاتمة

إن المواطنة الفاعلة تمثل مجموعة قيم وممارسات تمثل بمجملها مشاركة أفراد المجتمع في الشأن العام، وتعاونهم للبناء والتنمية والحفاظ على المجتمع، من خلال العمل على تحسين وتطوير المجتمع الذي ينتمون إليه والدولة التي يعيشون فيها عبر المشاركة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية... الخ.

ومن هنا فإن المواطنة هي عمل مشترك ودؤوب لصنع الحياة، وأن يكون المواطنون على مستوىً عالٍ من الوعي في التمسك بحقوقهم القانونية والدستورية، فالأوطان لا تبنى بالتمنيات، وإنما تبنى بالإرادات المعبر عنها بأفعال شجاعة وهادفة، تبني ولا تهدم، تجمع ولا تفرق فالأوطان تتسع لأبنائها جميعاً.